اولى من قولهم انما اعرب لشبهه له فى تلك الاربعة فان المشابهة له بعد اعرابه
بالاعراب لاجله تخلاف المشابهة فيما اعتبرته وحاصل ما ذكره ان ما ذكروه
ليس بتمام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هى السبب فى اعراب
الاسم حتى يترتب عدم شروتها فى المضارع اعرابه لان شرط الجارى مجرى ان يكون هو سبب
الحكم قال شيخنا رحمه الله تعالى ولكن ان تقول ذهب انها ليست سبب الاعراب لا
انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيه على طريق قياس الشبه انتهى وقياس الشبه
هو الجمع بين الفرع والاصل بوصف مع الاعتراف بان ذلك الوصف ليس علة الحكم
بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم انتهى ولك ان تقول لا يصار الى قياس
الشبه مع امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناسب بالذات كما ذكره شيخنا فى
شرحه الكبير على شرح ورقات امام الحرمين ويمكن الجواب عنه بان علة اعراب
الاسم توارد معان مخصوصة هى الفاعلية والمفعولية والاضافة على انه يرد على ابن
مالك كما قال شيخنا امران احدهما ان ما بين به الشبه يأتى مثله فى الماضى مع انتفاء اعرابه
قطعا وذلك لانك اذا قلت مثلا ما ضرب زيد واعنكف احتمل نفى الفعلين ونفى الاول
مصاحبا للثانى ونفى الاول واثباته الثانى فكان ينبغى اعرابه لذلك لوجود
الشبه الذى هو السبب فى اعراب المضارع على قوله والثانى انه وافق غيره على ان
السبب فى الحاق الاسم بالحرف فى البناء شبهه له فى الوضع مع ان وضع
الحرف ليس هو علة بناءه وانما هى استغناؤه عن الاعراب كما قرره فيرد عليه نقضه
اعتراض عليهم هنا فان كان جوابهم لا يتأتى بما ذكره هنا فهو مبنى على
طريقة غيره اما على طريقته فيجعل سبب البناء هو الاستغناء لانا نقول هذا غير

ممكن لان الاسماء التى بنيت لمشابهة الحرف تحتاجه للاعراب قطعا فلا يمكن
ان يجعل سبب بنائها الاستغناء المذكور فليتأمل وكان المصنف انما
المشابهة ليكون كلامه جاريا على قول ابن مالك وقول غيره فان قيل لو كانت
هذه المشابهة توجب للفعل نقل الاعراب اليه من الاسم ومشابهة الاسم
للفعل توجب ضعف اعرابه لانباه وهلا عمل بعكس الحكم قلت لان مشابهة
الاسم للفعل بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية يستحق من
خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها فيه الى تكلف وكذا اثبات
الفرعية فى الاسماء التى لا تنصرف بسبب هذه العلة غير ظاهر فان قلت لم كان
اعطاء الفعل هنا حكم الاسم اولى من العكس مع ان الفعل لما شابه الاسم فقد
شابهه الاسم ايضا قلت لان الفعل تطفل على الاسم فيما هو من خواص الاسم
وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما قوله واستحق التقدم فى الذكر على اخويه
اى الماضى والامر على تقدير المضارع على اخويه بامور منها ما ذكره المصنف
من انه شبه الاسم الذى هو اشرف الكلمات فى امور لفظيه وامور معنويه كما
تقدم ولا يمترى عاقل فى ان مشابهة الاشرف تفيد شرفا وان شبه الاشرف اشرف
مما لا يشبهه فينبغى للشخص ان يحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقدم على اقرانه
ومنها انه معرب والمعرب اشرف من غيره ومنها ان حدث المضارع سابق فى
الوجود حقيقة لان الحدث يكون مستقبلا ثم يحضر فيصير حالا ثم ينقطع فيصير
ماضيا فالحدث الذى يعبر عنه بالمضارع سابق حقيقة على الحدث الذى يعبر عنه بالماضى
بل لا يعبر بالماضى الا عن حدث متقدم تخلاف المضارع فانه يعبر به عن حدث
متحقق ولو فى الجملة وذلك اذا كان للحال وحايد لدلالته على معنى متحقق ولو فى الجملة
شرف بما لا يدل الا على معنى معدم لان الوجود اشرف من العدم فسبق المضارع
سبب وجود المعنى حقيقى فاعتباره اولى من اعتبار سبق الماضى بالطريق الذى
ذكره الاصفهانى لانه تشبيهى لا حقيقى وسياتى بيانه وقدم فى القطر والشذور
الماضى على المضارع كما صنع الناظم فى الالفية والكافية رعاية لترتيب الوجود لان
كل حادث مسبوق بارادة ثم بان تقول ثم يكن قال تعالى انما قولنا لشئ اذا اردناه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)